

سلسلة بحوث  
في  
المصرفية الإسلامية

## تطور مسيرة المصرفية الإسلامية

إعداد

دكتور حسين حسين شحاتة

الأستاذ بجامعة الأزهر

خبير استشاري في المعاملات المالية الشرعية

[www.Dr-Hussienshehata.com](http://www.Dr-Hussienshehata.com)

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الله تبارك وتعالى:

- " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ (٢٧٨) فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ "

[البقرة: ٢٧٨-٢٧٩]

- " أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ "

[الحديد: ١٦]



قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

- { الدرهم يصيبه الرجل من الربا أعظم عند الله من ثلاث وثلاثين زنية يزنيها في الإسلام }  
(رواه الحاكم وصححه)

- { لعن الله آكل الربا ومؤكله وكاتبه وشاهديه، وقال : هم سواء }

(رواه الخمسة)

- { عليك وطريق الحق وإن قل السالكون، وإياك وطريق الباطل ولا تغتر بكثرة الهالكين }

## تطور مسيرة المصارف الإسلامية

- تمهيد

الحمد لله الذي قيض للمصارف الإسلامية من الدعاة والعلماء ورجال المال والاقتصاد الذين جاهدوا بأنفسهم وأموالهم وعلمهم من أجل تحرير البلاد الإسلامية من الغزو الفكري الاقتصادي، وتحرير مؤسساتنا المالية من الاستعمار الربوي، من هؤلاء، من قضي نحيبه مثل الأستاذ الدكتور / محمود أبو السعود، والأستاذ الدكتور / عيسى عبده، والدكتور / غريب الجمال، والأستاذ الدكتور / أحمد النجار، والأستاذ/عبد الملك الحمري، ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلاً، ندعو الله أن يكون جهادهم هذا في ميزان حسناتهم يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضراً، وأن يثبت من ينتظر منهم على طريق الحق.

لقد بدأ الجهاد من أجل إنشاء المصارف الإسلامية منذ سنة ١٩٢٨م عندما بدأت الحركة الإسلامية في مصر (دعوة الإخوان المسلمين) تحارب العلمانية التي تقوم على أساس فصل الدين عن الحياة وعزله في المسجد، فبينت هذه الحركة بأن الإسلام نظام شامل لكل نواحي الحياة، فيه اقتصاد وإدارة ومحاسبة وحكم وسياسة ... وكان من ثمرات هذه الحركة الإسلامية إنشاء العديد من الوحدات الاقتصادية التي تدار في ضوء الشريعة الإسلامية، ثم تلى ذلك ظهور المصارف الإسلامية وشركات الاستثمار الإسلامي ومؤسسات التأمين الإسلامية وصناديق التكافل الاجتماعي وما في حكم ذلك.

فالمصارف الإسلامية لم تظهر عفويًا ولا إرتجالياً بل سبق ذلك جهود فكرية وتجارب عملية، ساهم فيها العديد من المسلمين بفكرهم وخبرتهم، وهذا يتطلب دراسة وتحليل وتقييم تجارب هؤلاء العلماء والخبراء حتى يمكن إستنباط معايير ومؤشرات تساعد في تطوير وتنمية هذه التجربة في المستقبل، وصدق الله العظيم إذ يقول: ﴿ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ (يوسف : ١١١).

فدراسة فكر وواقع المصارف الإسلامية فيه منافع كثيرة ويحتاج إلى جهود صادقة، وحسبي في هذه الدراسة أن أضع الخطوط الأساسية لذلك، ليقوم الأخوة الباحثون من بعدي باستكمال ما نقص وتفصيل ما أوجز. وسوف أركز في هذا المقام على المسائل الآتية:

أولاً : نشأة وتطور فكرة المصارف الإسلامية ( ماضي المصارف الإسلامية ).

ثانياً : الواقع المعاصر للمصارف الإسلامية ( حاضر المصارف الإسلامية ).

ثالثاً : المستقبل للمصارف الإسلامية: لماذا ؟ ( مستقبل المصارف الإسلامية ).

رابعاً : مناقشة الافتراءات التي توجه إلى فكرة المصارف الإسلامية.

خامساً : تقييم تجربة المصارف الإسلامية: الإيجابيات والسلبيات.

وفيما يلي نبذة موجزة عن كل مسألة من المسائل السابقة.

## - فكرة الصيرفة في الحضارة الإسلامية.

يقول علماء الاقتصاد الإسلامي أن فكرة الصيرفة ترجع إلى صدر الإسلام، عندما كان الصراف في ولاية إسلامية ما يُعطي ورقة تخول حق صرف مبلغ معين إلى صراف آخر في ولاية أخرى متى إطمأن الآخر إلى صحة توقيع الأول، وكان الهدف من هذه العملية تجنب حمل المال خلال رحلات برية وبحرية طويلة خشية السرقة والضياع، وهذا ما يطلق عليه في الفكر المصري المعاصر بالشيك أو الحوالة.

ففي هذا الخصوص يقول الدكتور / سامي حمودة: ( ... مازال الكثيرون من الأساتذة يرددون ما نقلوه من مؤلفات الباحثين الغربيين الذين يتحدثون عن تاريخ العمل المصرفي ابتداءً من بواكير عصر النهضة الأوروبية في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، ... ولكن يروي علماء التاريخ الإسلامي أن أول شيك قد جرى سحبه حقيقة كان على صراف بغداد في منتصف القرن الرابع الهجري وأن الذي قام بسحبه علم من أعلام البطولة في التاريخ الإسلامي أمير دولة حلب سيف الدولة الحمداني).

ويستنبط من هذه الواقعة ما يلي:

١ - كان هناك نظام للدفع عن طريق الصراف بلا موجب لحضور الأمر بالأداء، وهو الأمر الذي لم يتطور إلا في أواخر القرن السابع عشر الميلادي.

٢ - إن الدفع في الحالة المعروضة إما أنه كان يتم من حساب وديعة قائمة عن طريق الحساب الجاري أو على المكشوف حيث يتم السداد في المستقبل بطريق المقاصة بين بغداد وحلب، وفي كلا الحالتين لابد أن يكون هناك تنظيم محاسبي لإدارة الحسابات كما هو الحال في البنوك الحديثة.

٣ - إن الصراف قد عرف توقيع سيف الدولة دون أن يكون الاسم مكتوباً على الرقعة وهذا يعني أن هناك ترتيباً لمضاهاة التوقيع وهذا هو المطبق في البنوك القائمة.

- المفاهيم الأولى لفكرة المصارف الإسلامية.

لقد حاول الرعيل الأول من علماء الاقتصاد الإسلامي إيجاد البديل الإسلامي للبنوك الربوية، وبذلت العديد من الجهود في هذا الشأن وظهرت تسميات مختلفة لهذا البديل منها:

١ - بنك بلا فوائد.

٢ - البنك اللاربوي.

٣ - البنك الإسلامي.

٤ - بيت التمويل الإسلامي.

٥ - دار المال الإسلامي.

٦ - المصرف الإسلامي.

ولقد وجه إلى التسميات السابقة بعض الملاحظات ولاسيما لفظ "بنك" لأنها كلمة ليست لها أصل في اللغة العربية، ولقد إستقر الرأي الآن على تفضيل كلمة "مصرف إسلامي" وتأسيساً على ذلك يأخذ معظم مؤسسي المصارف الإسلامية بذلك الاسم.

## - نشأة فكرة المصارف الإسلامية (ماضي المصارف الإسلامية).

لقد سبق ظهور المصارف الإسلامية عدة معالم أساسية جعل ظهورها أمراً مقضياً وذلك لرفع الحرج عن المسلمين، من هذه المعالم تحديات الاستعمار المصري الربوي في البلاد الإسلامية، فمذ سنة ١٩٢٤م حين أعلن في تركيا ضياع الخلافة الإسلامية، بعد أن ضعفت الأمة الإسلامية عقدياً وخلقياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وأصبحت فرقة شتى كان سهلاً على الاستعمار الغربي أن يحتلها واحدة بعد الأخرى وتطبيق مفاهيمه ونظمه الربوية بدلاً من مفاهيم ونظم الإسلام، بدأ هذا الاستعمار يشجع الملوك والرؤساء والأمراء على الاقتراض بفوائد فأنشأ الكثير من المشروعات الربوية لاستنزاف أموال المسلمين، فكان الفقير والغني يبيع محصول أرضه ويذهب به إلى المرابي لسداد ما عليه من قروض، وظل الوضع على هذا المنوال حتى أصبح المسيطر على الاقتصاد وأموال البلاد الإسلامية هم طبقة المرابين ومعظمهم من اليهود، وغرق الملوك والرؤساء في الديون المقترضة في ملذاتهم وشهواتهم، كما غرق العديد من الناس في الديون التي كانوا يتعاملون بها مع المرابين.

وحتى يستطيع المرابي حماية أصل ماله وفوائده ضغط على الحكومات الإسلامية بأن تقنن الفائدة الربوية وأصبحت المحاكم تحكم بها، ومن ناحية أخرى بدأت العلمانية ترسخ في أذهان الحكام وغيرهم بأن الإسلام هو دين عبادات وطقوس ولا دخل له بالمال والاقتصاد والبنوك، ولا حرج من التعامل بالربا مع البنوك الربوية، بل تمكن الاستعمار من إقناع قلة من رجال الدين بأن الفائدة البسيطة وقروض الإنتاج ليست محرمة، وصدرت بعض الآراء الفقهية من بعض الفقهاء بذلك.

ولتوطئ الاستعمار الاقتصادي كان لابد من إنشاء البنوك الربوية حتى تستطيع أن تشرف على تطبيق النظم الاقتصادية الواردة معه، ولضمان تصدير المواد الخام إلى البلاد الأجنبية وتسويق منتجاتها، وظن الناس جهلاً أنه لا يمكن أن يكون هناك نظام اقتصادي بدون البنوك الربوية، ولذلك أنشئت بعض البنوك الربوية الأجنبية والوطنية ووقع معظم الناس في كبيرة الربا، وصدقت نبوءة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم عندما قال: " يأتي على الناس زمان يأكلون فيه الربا، قيل الناس كلهم يا رسول الله ؟ قال: من لم يأكله منهم يناله غباره" (مسند أحمد).

ومن حيل الاستعمار الربوي لابتزاز أموال المسلمين إقناع أصحاب هذه الأموال بالآتي:

١ - أن هناك عدم استقرار في البلاد الإسلامية ولذلك فمن المفضل أن تستثمر هذه الأموال في أوروبا وأمريكا، أي خارج البلاد وهذا هو الواقع حتى الآن.

٢ - لا يوجد في البلاد الإسلامية من يستطيع استثمار هذه الأموال ولذلك يجب أن تسلم لغير المسلم لكي يستثمرها.

٣ - ليس في البلاد الإسلامية إمكانيات أو طاقات تستوعب استثمار أموال المسلمين ولاسيما دول النفط.

وترتب على هذا الغزو الفكري المالي الربوي أن انقسمت الدول الإسلامية إلى قسمين: دول إسلامية تستثمر فائض أموالها في بلاد غير إسلامية نظير سعر فائدة محدد وغير قادرة على سحب هذه الأموال في أي وقت تشاء، ودول إسلامية أخرى فقيرة تقوم باقتراض هذه الأموال من بنوك ربوية في الخارج بأسعار فائدة عالية، وأصبحت تحت إمرة وسلطان الدول المقرضة، وبهذا أصبحت الدول الإسلامية الغنية والفقيرة مسلوقة الإرادة وتتبع الدول الربوية وبذلك حقق الاستعمار مآربه دون أن يستخدم البنديقية والمدفع والطائرة.

يتبين من الفقرات السابقة أن الأمر يحتاج إلى جهاد لتحرير مال المسلمين وإنقاذ اقتصاد الدول الإسلامية من تبعات الاستعمار الربوي، ولكن كيف الطريق؟

وتأسيساً على ما سبق بدأ علماء الاقتصاد الإسلامي من الرعيل الأول يركزون على التطبيق العملي لفكرة المصارف الإسلامية ومررت هذه التجربة بعدة مراحل أهمها ما يلي:

- تجربة إنشاء بنوك الادخار المحلية في مصر سنة ١٩٦٣ م .
  - تجربة إنشاء بنك ناصر الاجتماعي سنة ١٩٧١ م .
  - إنشاء المصارف الإسلامية ابتداء من سنة ١٩٧٥ م .
  - إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية سنة ١٩٧٧ م .
  - إنشاء المعهد الدولي للبنوك الإسلامية والاقتصاد الإسلامي بقبرص ١٩٨١ م .
  - إنشاء الهيئة العليا للفتوى والرقابة الشرعية سنة ١٩٨٣ م .
  - إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية سنة ١٩٨٩ م .
- ثم توالى بعد ذلك إنشاء المئات من المؤسسات المالية الإسلامية.

• تجربة بنوك الادخار المحلية في مصر سنة ١٩٦٣ م.

لقد تمكن أحد رواد الاقتصاد الإسلامي الدكتور/ أحمد النجار ( يرحمه الله ) من إنشاء بنوك ادخار محلية في القرى، واتخذ من مدينة ميت غمر في جمهورية مصر العربية موطناً للتجربة، وتقوم هذه البنوك على فكرة تجميع المدخرات من أهل القرى واستثمارها في مشروعات اقتصادية تنموية داخل القرى وفقاً لنظام المضاربة الإسلامية وتوزيع ما يسوقه الله من ربح بين البنك وبين أصحاب الأموال، ولقد بلغ عدد فروع البنك حوالي ٥٣ فرعاً شملت ٨٥٠٠٠ مسلم، ولقد قدمت بنوك الادخار خدمات استثمارية اجتماعية وتعليمية، ولكن تنبّهت الحكومة إلى هذه التجربة وأدركت أبعادها الإسلامية وخطرها على الفكر الشيوعي ولاشترائي الذي كان مهيمناً على مصر في ذلك الوقت، إذ كانت تُسْفك الدماء وتنتهك الأعراض وتُنهَب الأموال لكل من ينادي بتطبيق الشريعة الإسلامية، ولذلك هجمت الحكومة بكل ثقلها على هذه التجربة وقضت عليها وذلك عن طريق دمج هذه البنوك في بنوك الدولة الربوية.

• تجربة بنك ناصر الاجتماعي سنة ١٩٧١م.

صدر القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١م في مصر بإنشاء الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي وكان الهدف منه تحقيق التكافل الاجتماعي في المجتمع المصري، ويتكون من ثلاث إدارات رئيسية هي:

أ - الإدارة العامة للزكاة.

ب - الإدارة العامة للتأمين التعاوني والمعاشات.

ج - الإدارة العامة للقروض الحسنة.

وكانت مصادر إيرادات هذا البنك من الاعتمادات الواردة من الحكومة المصرية ومن البنوك القومية ومن الحكومات الإسلامية والعربية ومن زكاة المال المحصلة من المسلمين، ولقد ساهم البنك بدور طيب في مجال التنمية الاجتماعية، ولكن مما يؤخذ على هذا البنك الآن بأنه يغالي في مصاريف القروض حتى كادت تقترب من سعر الفائدة، كما أنه يطبق المنهج التجاري التي تنتهجه البنوك الربوية في بعض أنشطته، ويمكن أن يكيف الآن على أنه بنك تقليدي ولديه بعض الأنشطة الإسلامية.

## - حاضر المصارف الإسلامية

١ - باكورة المصارف الإسلامية.

لقد كان وما زال طريق إنشاء المصارف الإسلامية مليئاً بالأشواق وحافلاً بكل أنواع التحديات بين الحق والباطل، فلم يدع أنصار المصارف الإسلامية أسلحتهم بالرغم من الصعوبات والعراقيل التي كانت توضع في طريقهم ولقد تمكنوا من إقناع ملوك المسلمين، ومنهم الملك فيصل بن سعود رحمه الله بأهمية إنشاء المصارف الإسلامية، ولقد تبنى رحمه الله هذه الفكرة وبدأت تأخذ مكانها إلى التطبيق، وظهرت أولى المصارف الإسلامية في سنة ١٩٧٥م بإنشاء البنك الإسلامي للتنمية بجدة، ثم بنك دبي الإسلامي بدولة الإمارات، وتلى ذلك إنشاء العديد من المصارف الإسلامية حتى وصلت الآن إلى أكثر من ٣٥٠ مصرفاً ومؤسسة مالية إسلامية.

ويتضمن الجدول التالي باكورة المصارف الإسلامية، التي أسست منذ سنة ١٩٧٥م.

قائمة بباكورة المصارف الإسلامية التي أسست منذ ١٩٧٥م

السنة	اسم المصرف الإسلامي	المكان
١٩٧٥	- البنك الإسلامي للتنمية بجدة - بنك إسلامي عالمي.	جدة - السعودية
١٩٧٥	- بنك دبي الإسلامي.	دبي - الإمارات

السودان	- بنك فيصل الإسلامي السوداني.	١٩٧٨
القاهرة - مصر	- بنك فيصل الإسلامي المصري.	١٩٧٨
الكويت	- بنك التمويل الكويتي.	١٩٧٨
الإمارات- الشارقة	- الشركة الإسلامية للاستثمار الخليجي.	١٩٧٨
عمان - الأردن	- البنك الإسلامي الأردني للاستثمار والتنمية.	١٩٧٩
البحرين	- بنك البحرين الإسلامي.	١٩٧٩
باكستان	- إنشاء مجموعة من المصارف الإسلامية بباكستان.	١٩٨٠
القاهرة - مصر	- المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية.	١٩٨٠
السودان	- بنك التضامن الإسلامي بالسودان.	١٩٨١
أنحاء العالم	- إنشاء فروع المعاملات الإسلامية لبعض البنوك التقليدية.	١٩٨١
لكسمبورج	- المصرف الإسلامي الدولي - لكسمبورج.	١٩٨١
أنحاء العالم	- دار المال الإسلامي - فروع في أنحاء العالم.	١٩٨٢
البحرين	- مصرف فيصل الإسلامي بالبحرين.	١٩٨٣
قطر	- بنك قطر الإسلامي.	١٩٨٣
البحرين	- بنك البركة الإسلامي.	١٩٨٣
الخرطوم السودان	- البنك الإسلامي لغرب السودان.	١٩٨٣
السودان	- البنك الإسلامي السوداني.	١٩٨٣
بنغلاديش	- بنك بنغلاديش الإسلامي المحدود.	١٩٨٣
البحرين	- شركة البحرين الإسلامية للاستثمار.	١٩٨٣
قبرص	- بنك قبرص الإسلامي.	١٩٨٣
لندن	- بنك التمويل الإسلامي بلندن.	١٩٨٣
الأردن	- بيت التمويل الأردني للاستثمار والتنمية.	١٩٨٣
أنحاء العالم	- مجموعة بنوك دله البركة الإسلامية.	١٩٨٥
	وصل عدد المؤسسات المالية الإسلامية حوالي ٣٥٠ في جميع أنحاء العالم.	٢٠٠٩

٢ - إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية سنة ١٩٧٧ م .

لقد اتفق رؤساء مجالس المصارف الإسلامية على إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية وذلك في سنة ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م ويهدف إلى دعم الروابط بين المصارف الإسلامية وتوثيق أواصر التعاون بينها والتنسيق بين نشاطاتها وتأكيد طابعها الإسلامي تحقيقاً لمصالحها المشتركة ودعماً لأهدافها في تطبيق قواعد ونظم المعاملات الإسلامية في المجتمع، والمقر الرئيسي للاتحاد مكة المكرمة وله أمانة في القاهرة ومكاتب فرعية في بعض البلدان الإسلامية، ومازال هذا الاتحاد موجوداً حتى الآن ولكن لم يباشر نشاطه لأسباب سياسية.

٣ - إنشاء المعهد الدولي للبنوك والاقتصاد الإسلامي ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.

نظراً للنمو المضطرد في عدد المصارف الإسلامية وزيادة عملياتها فقد احتاجت إلى عنصر بشري يجمع بين سلوك المسلم وبين الخبرة والكفاءة، ولقد عجزت الجامعات العربية الإسلامية أن تخرج ذلك العنصر، لذلك رأى القائمون على أمر الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية إنشاء المعهد الدولي للبنوك والاقتصاد الإسلامي، ولقد شارك في تأسيسه معظم الجامعات العربية والإسلامية وكذلك العديد من الهيئات والمؤسسات الإسلامية، ولقد اختيرت الدولة القبرصية التركية الاتحادية مقراً له لأغراض سياسية. ويهدف هذا المعهد إلى تحقيق الأغراض التالية:

أ - إعداد أجيال تجمع بين الثقافة الشرعية والخبرة الفنية في مجال الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية.

ب - التوصل إلى بلورة المنهج الاقتصادي الإسلامي.

ج - تكوين مدرسة الاقتصاد الإسلامي.

د - وضع الضوابط العلمية والعملية للمؤسسات المالية الإسلامية.

هـ - تشجيع الدراسات والبحوث في مجال الاقتصاد والمصارف الإسلامية.

ولقد باشر المعهد أعماله منذ ١٤٠١هـ وساهم في تدريب وإعداد الكثير من الأجيال التي ساهمت في تطوير وتنمية العمل في المصارف الإسلامية، ولكن بعد فترة من إنشائه توقف لأسباب سياسية ومالية، ومما يجب أن يذكر في هذا المقام أنه يوجد في بعض المصارف الإسلامية مراكز تدريب على الأعمال المصرفية الإسلامية. ولقد تم حديثاً إنشاء المجلس العالمي للبنوك الإسلامية في البحرين.

٤ - إنشاء الهيئة العليا للفتوى والرقابة الشرعية ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣ م .

لقد أنشئت الهيئة العليا للفتوى والرقابة الشرعية للمصارف الإسلامية سنة ١٤٠٣هـ، وعقدت أول اجتماع لها يوم الأربعاء ٣٠ جمادى الثانية من نفس السنة وقد تم الاتفاق على أن يكون أعضاء الهيئة هم رؤساء هيئات الرقابة بالمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية الأعضاء بالاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية كما يضم إليها خمسة آخرون يختارون من بين العلماء الثقات على مستوى العالم الإسلامي.

ومن أهم اختصاصات هذه الهيئة ما يلي:

- ❖ - دراسة ما تصدره هيئات الرقابة الشرعية وأجهزة الفتوى والاستشارة في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية الأعضاء بالاتحاد من فتاوى، وإبداء الرأي في مدى التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية.
  - ❖ - مراقبة أنشطة البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية الأعضاء بالاتحاد للتأكد من التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية وتنبيه الجهات المعنية بما قد يظهر في هذه الأنشطة من مخالفة لهذه الأحكام، وللهيئة في سبيل ممارسة هذا الاختصاص حق الإطلاع على قوانين ولوائح البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية الأعضاء وعلى النماذج والعقود.
  - ❖ - إبداء الرأي الشرعي في المسائل المصرفية والمالية التي تطلبها البنوك أو المؤسسات المالية الإسلامية الأعضاء بالاتحاد وهيئات الرقابة الشرعية بها أو الأمانة العامة للاتحاد.
  - ❖ - النظر فيما تعرضه عليها الهيئات والمؤسسات المالية الإسلامية من أمور تتصل بالمعاملات المالية والمصرفية وإبداء الرأي الشرعي فيها.
  - ❖ - تكون قرارات وفتاوى الهيئة ملزمة للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية الأعضاء بالاتحاد إذا صدرت بالإجماع، وللبنك أو المؤسسة العضو حق طلب إعادة العرض على الهيئة بمذكرة تفصيلية، أما في حالة الاختلاف فلكل بنك أن يأخذ أي الرأيين ما لم تقرر الهيئة أن المصلحة تقتضي الإلزام.
  - ❖ - التصدي لبيان الأحكام الشرعية للمسائل الاقتصادية التي جرت عليها وتقوم عليها مصالح ضرورية في البلاد الإسلامية.
- ولقد ساهمت الهيئة العليا للفتوى والرقابة الشرعية في مساعدة المصارف الإسلامية الجديدة، وفي بث الثقة في أعمال المصارف الإسلامية، ولكن توقف نشاطها لأسباب معينة، وقامت كل مجموعة بنوك إسلامية بإنشاء هيئة للفتوى والرقابة الشرعية مثل مجموعة بنوك فيصل الإسلامية، ومجموعة بنك دله البركة الإسلامية، ومجموعة بنوك السودان الإسلامية وهكذا. ولقد أنشئ بدلا منها في البحرين اللجنة الشرعية التابعة لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- مستقبل المصارف الإسلامية.

هناك العديد من المؤشرات والأدلة تؤكد أن المستقبل إن شاء الله سيكون للمصارف الإسلامية من هذه المؤشرات ما يلي:

١ - الزيادة المضطردة في عدد المصارف الإسلامية (والإحصائية التالية تؤكد ذلك).

السنة	١٩٧٥م	١٩٨٠م	١٩٨٥م	٢٠٠٠م	٢٠٠٥م	٢٠٠٩م
العدد	١	١٠	٥٠	٢١٠	٣٠٠	٣٥٠

٢- اعتراف البنوك الربوية بنجاح تجربة المصارف الإسلامية والذي فاق كل توقع بالرغم من التحديات والعقبات التي تقف في سبيلها والأخطاء التي تقع فيها.

- ٣ - قيام البنوك الربوية بإنشاء فروعاً لها تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.
- ٤ - قيام بعض البنوك الأجنبية بإنشاء فروعاً لها تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية مثل بنك :  
تأسيس الأهلي، وسيتي بنك الأمريكي.
- ٥ - قيام بعض البنوك الأجنبية بإنشاء بنوكاً إسلامية مستقلة.
- ٦ - اعتراف الحكومات العربية والإسلامية بالمصارف الإسلامية كواقع، كما قامت بعض الدول العربية بإصدار تشريع خاص بها ينظم علاقتها بالبنك المركزي كما هو الحال في السودان وإيران وباكستان والإمارات والكويت وقطر وسوريا وليبيا.
- ٧ - بدأت بعض الجامعات العربية والإسلامية الاهتمام بالدراسات والبحوث في مجال الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية، وأخذ ذلك صيغاً عدة منها:  
أ - تزايد عدد رسائل الماجستير والدكتوراه في مجال الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية.  
ب - تدريس مواد الاقتصاد الإسلامي وفروعه المختلفة في الجامعات.  
ج - إنشاء معاهد متخصصة للاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية مثل:  
- المركز العالمي للاقتصاد الإسلامي بجدة .  
- مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر.  
- مركز الاقتصاد الإسلامي بباكستان.  
- المعهد العالي للبنوك والاقتصاد الإسلامي بقبرص.  
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.  
د - تنظيم الندوات والمؤتمرات الدولية للاقتصاد والمصارف الإسلامية .  
٨ - إصدار مجلات متخصصة في مجال الاقتصاد والمصارف الإسلامية مثل:  
- مجلة البنوك الإسلامية التي كان يصدرها الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية.  
- مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي التي يصدرها المركز العالمي للاقتصاد الإسلامي بجدة .  
- مجلة الاقتصاد الإسلامي التي يصدرها بنك دبي الاسلامي.  
- مجلة النور التي يصدرها بيت التمويل الكويتي .  
- النشرات التي تصدرها المصارف الإسلامية.

٩ - إنشاء أقسام متخصصة للاقتصاد الإسلامي في بعض الجامعات مثل:

- قسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك محمد بن سعود الإسلامية.

- قسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة.

- قسم الاقتصاد الإسلامي بالجامعة الإسلامية بباكستان.

١٠- تدريس الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية في بعض الجامعات الأجنبية.

وخلاصة القول أن المستقبل للمصارف الإسلامية.

- تحليل الافتراءات والانتقادات التي توجه إلى المصارف الإسلامية والرد عليها.

ما أن ظهرت المصارف الإسلامية وطابت ثمارها وبرزت النتائج الإيجابية لها بدأت حملة التشكيك والافتراءات عليها مستغلة في ذلك بعض أخطاء التجربة، والقصور في أساليب الدعوة إليها ، ومما لا شك فيه أن بعض من هذه الانتقادات له أساس من الصحة ويجب على القائمين على أمر المصارف الإسلامية دراستها والاستفادة منها في مجال تصحيح المسار دون حرج أو تردد ، كما يجب الالتزام بالفتاوى الشرعية الصادرة من مجامع الفقه الإسلامي وتجنب الآراء الفردية والتي تعتمد على أدلة ضعيفة.

وفيما يلي أهم هذه الافتراءات والانتقادات مع التعليق عليها :

أولاً: القصور في أداء بعض الخدمات المصرفية بالمقارنة مع البنوك التقليدية ، فكثير من العملاء ينتقدون المصارف الإسلامية من زاوية انخفاض مستوى أداء الخدمات المصرفية وبطئها ، ولقد ترتب على ذلك أن ترك بعضاً منهم المصارف الإسلامية وارتدوا إلى البنوك التقليدية الربوية.

ربما يكون في هذا الانتقاد بعض الصحة وهذا يرجع إلى عدة أسباب من بينها ما يلي:

١ - نقص الإمكانيات الفنية بالمصارف الإسلامية ولاسيما أنها مازالت في الأطوار الأولى بالمقارنة مع البنوك التقليدية والتي يزيد عمرها عن ٣٠٠ عاماً.

٢ - نقص الكوادر الفنية والمالية المدربة والمؤمنة برسالة المصارف الإسلامية مع كبر حجم النشاط عن ما كان متوقعاً.

٣ - التأخر في استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في بعض المصارف الإسلامية مثل الحاسب الآلي ووسائله الحديثة وأساليب الاتصال الحديثة في أداء الخدمة المصرفية.

ويتطلب الأمر تطوير وتنمية الخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية مع الاستفادة بالتقدم التكنولوجي والعلمي على وجه الخصوص ولقد أخذت بهذا الاتجاه حديثاً بعض المصارف الإسلامية.

ثانياً: بيوع المرابحة لأجل للأمر بالشراء : يرى البعض أن الزيادة التي يحصل عليها المصرف الإسلامي والتي يطلق عليها ربحاً تعتبر ربحاً ، ولا يختلف هذا عما تمارسه البنوك التقليدية ، والمسألة لا تعدو أن تكون تحايلاً على شرع الله ﷻ ، ووسيلة لاجتذاب العملاء تحت ستار الدين.

وللرد على هذه المسألة التأكيد على أن فقهاء المسلمين قد أجازوا بيع المرابحة لأجل للأمر بالشراء، وقد أيدوا رأيهم بالأدلة الشرعية المستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية، وليس هذا هو المجال لمناقشة ذلك تفصيلاً ولكن هناك أخطاء شرعية تحدث فعلاً في بعض المصارف الإسلامية عند تنفيذ بيوع المرابحة، يجب أن تصوب وسوف نتناولها في الفصل الرابع من هذا الكتاب والمسألة لا تعدو إلا تقصيراً من بعض الموظفين.

ثالثاً: يقول البعض أن المصارف الإسلامية تحتفظ بأرصدة في حساباتها الجارية مع مراسليها في البلاد التي لا توجد بها مصارف إسلامية، إن هذا الأمر يثير العديد من الاعتراضات والشبهات حيث أن العامة من الناس وكذلك أعداء الإسلام يروجون شائعات منها: أن المصارف الإسلامية تتعامل مع البنوك الأجنبية والتقليدية وتودع أموالها لديها بفائدة.

ويتطلب الرد على هذه الشبهة بيان الأسباب التي تجعل أو تحتم على المصارف الإسلامية التعامل مع البنوك التقليدية، كما يجب أن يوضح للناس أن المصارف الإسلامية لا تتقاضى فوائد وإن تقاضتها فإنها لا تضيفها إلى أرباحها وإنما تنفقها في وجوه النفع العام للمسلمين وليس بنية التصديق أخذاً بالفتوى الراجحة في هذا الشأن.

رابعاً: يردد البعض بأن بعض المصارف الإسلامية تستثمر جزءاً من أموالها في البلاد غير العربية و غير الإسلامية، وهذا واقع فعلاً حيث نجد بعض المصارف الإسلامية تقوم باستثمار جزءاً من أموالها في مشروعات تجارية في خارج البلاد الإسلامية مثل سويسرا وألمانيا وأمريكا، ويرر القائمون على شئون المصارف الإسلامية أنها قد تلجأ إلى هذا النوع من الاستثمار في حالة ارتفاع مستوى السيولة، وكذلك لتنويع مجالات الاستثمار لتقليل المخاطر، ويكون ذلك غالباً في مجال التجارة وفي المعادن والسلع وفي سوق الأوراق المالية، ولكن طبقاً لأحكام البيوع الإسلامية.

ونرى أن هذه المبررات ليست قوية إذا ما قورنت بمساوئ وسلبيات استثمار أموال المسلمين في بلاد غير إسلامية، ففي ذلك تدعياً لاقتصادياتها، ويجب أن يكون خير المسلمين للمسلمين.

خامساً: الاعتراض على أن عائد الأموال المستثمرة بواسطة المصارف الإسلامية أقل مما توزعه البنوك التقليدية أو قريباً منه، كما أن بعض أصحاب الأعمال يرون أن تكلفة الأموال المأخوذة من المصارف الإسلامية أعلى بكثير من تكلفة الأموال المقترضة من البنوك التقليدية.

كما سبق الإشارة من قبل في مواطن كثيرة أن الفكر الربوي مازال مهيمناً على عقلية معظم أصحاب الأموال ( أصحاب الحسابات الاستثمارية ) وعلى بعض أصحاب الأعمال ( الذين يُشغلون الأموال ) الذين يتعاملون مع المصارف الإسلامية، فيتوقع المستثمر أو يأمل أن تكون أرباح أمواله المستثمرة على الأقل مساوية للفائدة الربوية التي كان من الممكن الحصول عليها لو أنه أودع ماله في بنك ربوي، كما يتوقع صاحب المشروع الاستثماري أن لا يدفع للمصرف الإسلامي ( المضارب ) من الأرباح الناتجة عن نشاط المشروع أكثر من الفائدة الربوية التي كان من الممكن دفعها لو أنه كان قد اقترض المال من بنك ربوي .

وللتغلب على هذا الانتقاد يلزم أن تكون هناك توعية فكرية لهؤلاء وهؤلاء حتى يعيدوا النظر في حساب العائد الحقيقي للأموال المستثمرة والتكلفة الحقيقية لرأس المال وأن يأخذوا في الاعتبار العوائد المعنوية الروحية من التعامل الحلال وما يحدث فيه من بركات بسبب تقوى الله والالتزام بشعره.

سادساً : يقول البعض أن بعض المصارف الإسلامية تتعامل مع عملاء لا قيم ولا أخلاق لهم ، مما يوقعها في شبكة النصابين، وأحياناً يقوم بعض العملاء بإدعاء التقوى والورع وحرصهم على التوبة من كبيرة الربا وعدم الرجوع إلى التعامل مع البنوك الربوية مرة أخرى، وذلك استدراراً لعطف المصارف الإسلامية، ثم بعد ذلك يدخلون في بعض الأنشطة مع المصرف الإسلامي ثم يبتزون أمواله ويوقعونه في مخاطر، ويترتب على ذلك الإساءة إلى سمعته وسمعة القائميين على أمره.

لهذه الشبهة أساساً من الصحة، ولاسيما أن خُلُق وسلوك وعاطفة المسلم أحياناً تؤثر عليه وهذا ما يحدث كثيراً ليس فقط في مجال المصارف الإسلامية بل في كل مجال إسلامي، ويستوجب ذلك أن يكون لدى كل مصرف إسلامي نظام للمعلومات، وإدارة للتثبت من صحة البيانات التي يقدمها العملاء وتغلب الموضوعية على العاطفة، بالإضافة إلى هذا يمكن أن تتعاون المصارف الإسلامية سوياً في إنشاء نظام معلومات عالمي عن العملاء وهذا أصبح ممكناً بعد انتشار شبكات الاتصالات المحلية والعالمية

سابعاً : يقول البعض أن بعض المصارف الإسلامية تأخذ مصاريف على القروض الحسنة التي تعطيها للمحتاجين تقارب أسعار الفائدة، كما تتفاوت تلك المصاريف تبعاً لقيمة القرض، وهذا يجر المصرف الإسلامي إلى التورط في شبهة الربا.

في هذا المقام يجب بيان نوعي مصاريف القرض الحسن وهما:

أ - المصاريف الفعلية المباشرة التي أنفقتها المصرف على قرض حسن معين بذاته، ولقد أجازها الفقهاء.

ب - مصاريف القروض الحسنة غير المباشرة مثل نفقات قسم القرض الحسن وتتضمن الأجور والإيجار والقرطاسية، ونحو ذلك، فهذا نوع من المصاريف يلزم أن تحمل على القروض بشرطين هما:

١ - أن تؤخذ النفقة مرة واحدة في بداية القرض ولا تتكرر.

٢ - أن تكون مبلغاً موحداً على القرض بغض النظر عن قيمته.

ثامناً : من الدراسة الميدانية، يلاحظ البعض أن بعض العاملين في المصارف الإسلامية يفتقدون القيم الإيمانية والأخلاق الإسلامية والسلوك السوي والكفاءة الفنية والثقافية والشرعية للأعمال المصرفية، وخصوصاً الذين انتقلوا من البنوك التقليدية الربوية إلى المصارف الإسلامية.

وهذه الشبهة لها أساس من الصحة، وفي هذا الخصوص نوصي بالآتي:

١ - وضع معايير إسلامية دقيقة لاختيار العاملين بالمصارف الإسلامية.

٢ - الاهتمام بالتربية الروحية والخلقية وبالتدريب المستمر للعاملين بالمصارف الإسلامية.

◆ - تعقيب

يتبين من التحليل السابق أن هناك بعض الانتقادات التي توجه إلى المصارف الإسلامية ، ولبعضها أساس من الصحة ، وأخرى مفتراة يمكن الرد عليها، وهذا كله يمكن تجنبه عن طريق إعادة النظر في سياسات المصارف الإسلامية والدعوة الواعية وتصويب الأخطاء التي يقع فيها المصرف الإسلامي.

## - تقويم تجربة المصارف الإسلامية: الإيجابيات والسلبيات

### ◆ - إيجابيات المصارف الإسلامية:

- مما لا شك فيه أن هناك إيجابيات عديدة للمصارف الإسلامية من أهمها ما يلي
- (١) : التطبيق العملي لمفاهيم وأسس الاقتصاد الإسلامي في مجال الصيرفة والاستثمار والتمويل والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وهذا يبرز شمولية الإسلام .
- (٢) : انتشار المصارف الإسلامية في معظم دول العالم الإسلامية وغير الإسلامية، يعتبر من الأدلة القوية على عالمية الإسلام .
- (٣) : إن قيام العديد من البنوك الأجنبية مثل ستي بنك وتشيس بنك... بإنشاء بنوكاً إسلامية أو فروعاً إسلامية لدليل قوي على أن المستقبل هو للمصارف الإسلامية.
- (٤) : إن قيام العديد من البنوك المركزية بإصدار قوانين خاصة للمصارف الإسلامية وورود ضمن دوراتها التدريبية دورات خاصة للمصارف الإسلامية يعتبر من الإيجابيات نحو أسلمة النظم المصرفية.
- (٥) : إن اهتمام الجامعات العربية والإسلامية والعالمية بتدريس فقه ونظم المصارف الإسلامية واهتمام الباحثين بهذا المجال إلى تنظير الإطار الفكري لها وهذا في حد ذاته تطور للتجربة.
- (٦) : لقد ساهمت المصارف الإسلامية في إحياء فريضة الزكاة ونظام القرض الحسن... وكذلك المشروعات الاجتماعية، مما أبرز دورها في الرعاية الاجتماعية واستشعار الفقراء بها.
- (٧) : لقد فتحت المصارف الإسلامية أفقاً جديدة أمام العلماء للاجتهد كما أن اهتمام مجامع الفقه بذلك يعتبر تأكيداً على أن شريعة الإسلام تجمع بين الثبات والمرونة.
- (٨) : إن اهتمام المؤسسات المالية العالمية بالمصارف الإسلامية بين الحرب والدعم لدليل على أنها أصبحت واقعاً عالمياً له دوره في المعاملات المالية العالمية، ولقد برز دورها في ظل الأزمة المالية المعاصرة والتي أكدت على أن المستقبل للمصارف الإسلامية. وهناك إيجابيات عديدة أخرى يضيق بها المقام عن تناولها نظراً لضيق المكان وحدود المقام وما ذكر كان على سبيل المثال.

### ◆ - من سلبيات ومآخذ المصارف الإسلامية:

وبالرغم من الإيجابيات السابقة إلا أن هناك بعض السلبيات والتي سببت العديد من الافتراءات والشبهات نذكر منها:

- ◆ عدم التزام بعض العاملين بالمصارف الإسلامية بالقيم والأخلاق الإسلامية أساء إلى التجربة.
- ◆ وقوع بعض المصارف الإسلامية في بعض الأخطاء الجسيمة شوه صورة التجربة.
- ◆ قيام بعض المصارف الإسلامية بتطبيق نظام عوض التأخير أو جدولة الديون وهذا مخالف لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

♦ قيام بعض المصارف الإسلامية بتطبيق بعض المنتجات المصرفية والتي لم يصدر بشأنها فتاوى من مجامع الفقه منها علي سبيل المثال: صيغة التورق.

♦ لا يوجد في بعض المصارف الإسلامية هيئة رقابة شرعية أو مراقب شرعي دائم وهذا يوقعها في كثير من الأخطاء الشرعية.

♦ عدم وجود استراتيجية واضحة لعملها في إطار هدف وبرنامج عمل.

♦ ضعف التكامل والتنسيق بين المصارف الإسلامية.

وهذه السلبيات وغيرها يمكن التغلب عليها في المستقبل إن شاء الله.

## \_ الخلاصة

تعتبر المصارف الإسلامية من ثمرات جهاد وتضحيات الرعيل الأول من رجال الحركات الإسلامية التحريرية في العالم الإسلامي ضد الاستعمار الاقتصادي الربوي، ولقد أثبتت التجربة صلاحية الشريعة لكل زمان ومكان، واستطاعت أن تقدم نموذجاً عملياً على أن الإسلام هو المنقذ للبشرية مما تعانيه من مشكلات، ولقد تأكد ذلك بعد الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨م)، وأن المستقبل للمصارف الإسلامية.

## فهرس المحتويات

- ١..... تمهيد
- ٢..... فكرة الصيرفة في الحضارة الإسلامية.
- ٣..... نشأة فكرة المصارف الإسلامية (ماضي المصارف الإسلامية).
- ٥..... حاضر المصارف الإسلامية.
- ٨..... مستقبل المصارف الإسلامية.
- ١٠..... تحليل الافتراءات والانتقادات التي توجه إلى المصارف الإسلامية والرد عليها.
- ١٣..... تقويم تجربة المصارف الإسلامية: الإيجابيات والسلبيات.
- ١٤..... الخلاصة.
- ١٥..... فهرس المحتويات